* المحاضرة 09 * - الرياضية والنظام الاقتصادي.

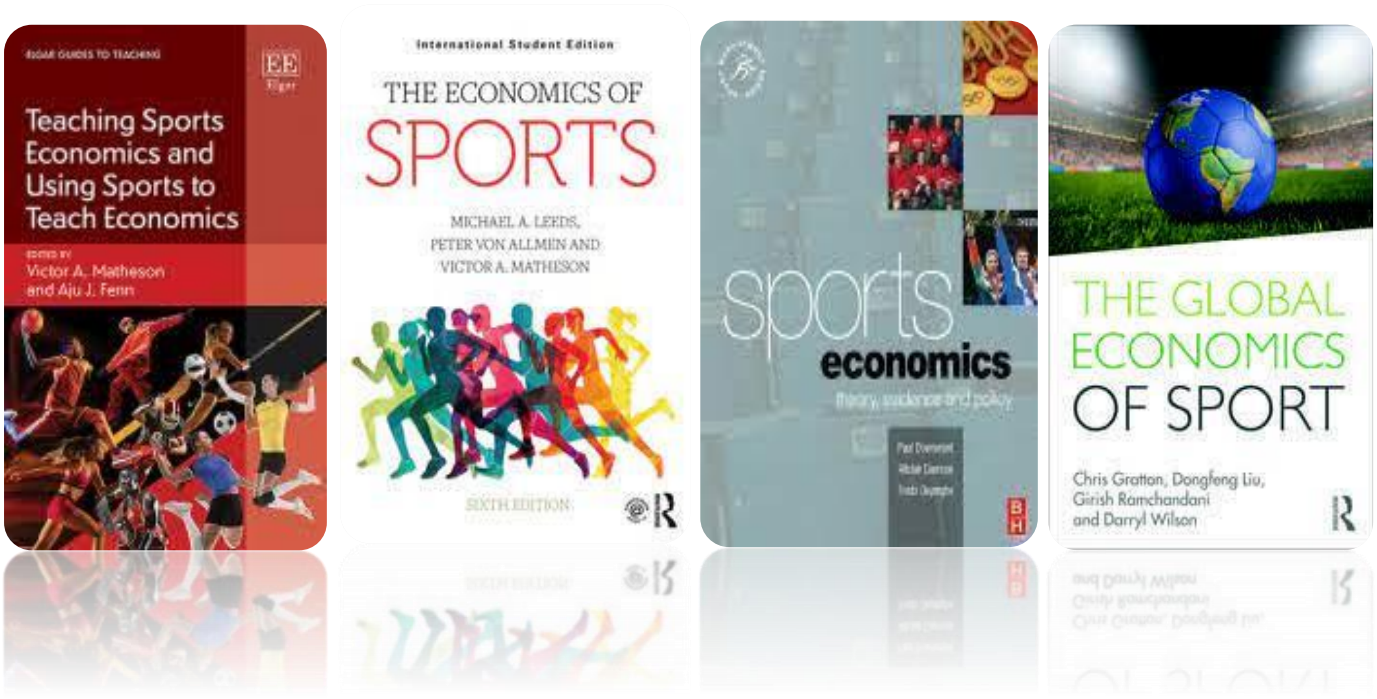

تمهيد:

يحتل النظام الاقتصادي جانبا مهما في النشاط الإنساني وهو عامل محرك رئيسي في الحياة الاجتماعية ولقد أخذ صورته الاجتماعية كعلم اجتماعي واضح في مطلع القرن العشرين كان مفاده النهوض بالقطاع الصناعي والتجاري للوصول بالاقتصاد إلى ذروته، ولم يمس علم الاقتصاد الجوانب الاقتصادية والتجارية فقط بل ومس الجانب الرياضي حيث كان له دور كبير في دعم الرياضة، كما ساهمت الرياضة في نهوض الاقتصاد إسهاما كبيرا.

- فما هي العلاقة التي تربط الرياضة بالنظام الاقتصادي؟ وما مدى إسهام الاقتصاد في المجال الرياضي؟ وكيف ساهمت الرياضة في تنمية الاقتصاد؟ وما هو حجم الانتاج و الاستهلاك في الجانب الرياضي؟ وما هي الأنشطة الرياضية الأكثر أهمية في المجتمع؟.

وعليه يجب تعريف النظام الاقتصادي الذي هو أحد أهم النظم الاجتماعية الأساسية للمجتمع كونه استطاع أن يتداخل في تكوين البناء الاجتماعي ككل فهو المحرك الأساسي للتنمية الاجتماعية وركيزتها، ويعرفه الباحثون بأنه البناء الاجتماعي الذي يتركز حول إنتاج وتوزيع واستخدام الثروة وهو أيضا ذلك الجانب من التنظيم الاجتماعي الذي يستخدم الموارد من أجل إمداد الأفراد بالسلع والخدمات المختلفة.

2-دور الاقتصاد في الرياضة:

يعتبر دخول الأعمال والعلاقات التجارية في مجالات الاستثمار الرياضي من أهم العوامل المؤثرة في النمو الاجتماعي للرياضة مما أدى الى اعتبار الأنشطة الرياضية جزءا من الأنشطة الاقتصادية، فالاقتصاد يؤثر الى حد كبير على الرياضة فهي تشمل باعتبارها نظاما اجتماعيا على إمكانيات ومنشآت خاصة تتمثل في أجهزة وأدوات رياضية وأجهزة فنية خاصة تسير إقامة المنافسات وتساعد على الاعداد والتدريب وتسير المشاركة الشعبية في المنافسات الرياضية، اذ لا يمكن استمرار دوام الرياضة كنظام اجتماعي أساسي دون متطلباتها الاقتصادية التي تتضمن مثل هذه الأجهزة والأدوات، من أجل ذلك فإن الرياضة تعتمد على الاقتصاد من خلال مايلي:

أ-إعتماد الرياضة على الاقتصاد لتمويل مختلف أوجه النشاط بها : يعتقد السوسيولوجي الرياضي الهولندي **"ستوفيكس"** أن نظام الرياضة يقوم على دعائم اقتصادية في جوهرها مثل ميزانيات الأنشطة والبرامج، الأدوات والأجهزة، وأجور المدربين والإداريين ومكافئات وحوافز الرياضيين...الخ.

وتستخدم في بعض الأنظمة الاقتصادية العملاقة كالولايات المتحدة الأمريكية بعض الموارد الاقتصادية للدولة كالضرائب في بناء المنشآت الرياضية والساحات، ودعم الأنشطة والبرامج الترويجية على أساس إنشاء الملاعب والساحات يجذب الفرق الرياضة المحترفة ويحقق عائدا من الإقبال من الجماهير التي تحضر المباريات في المنافسات. ومن أجل ذلك لم يبقى الواقع الاجتماعي للرياضة بعيدا عن الاهتمامات الاقتصادية، فإدارة البرامج الرياضية والرياضيون والعاملون في المجال الرياضي يحتاجون إلى من ميولهم حتى يمكن قيادة النشاط الرياضي نحو الأهداف المأمولة، اما في العصر الحديث فقد أصبحت الرياضة تحفل بكم كبير من الوظائف والمهام ذات الطبيعة المهنية مابين فنية وإدارية وخبراء متخصصين ومحترفين مما يشكل إطارا وظيفيا عريضا للعمل في المجال الرياضي كمهنيين محترفين.

ب-الرياضة جزء من الدورة الاقتصادية: تعتبر الرياضة جزءا مكملا من الأنشطة الجماعية للإنتاج والاستهلاك فهي تدخل في إطار الدورة الاقتصادية سواء باعتبارها منتجا أو شريكا في الانتاج أو باعتبارها قيمة مضافة.

ت-صناعة الرياضة: على مدى الخمسة والثلاثين عاما الماضية حققت صناعة الرياضة تطورا كبيرا مقارنة بأنواع الصناعات الأخرى، فقد ارتبطت صناعة الرياضة بالشركات والمصانع والمعدات وشبكات الأعمال ووسائل الإعلام والساحات والاستوديوهات والشركات التجارية واللاعبين والفرق الرياضية والمنظمات المهنية الرياضية، كما ارتبطت أيضا بأعمال خارج نطاق الرياضة مثل الاتحاد مع الأحداث وصناديق التكافل التي تتم بمعرفة الشركات واللاعبين ويتم فيها بيع منتجات رياضية والتعاقد مع التلفزيون لصالح هذه الصناديق.

والجدير بالذكر أن الأحداث الرياضية التي يشهدها العالم كله تعتبر أحد الوسائل الناجحة لتطوير صناعة الرياضة فبطولات العالم والألعاب الاولمبية والبطولات القارية والإقليمية والمحلية تعتبر في حد ذاتها أكبر دعاية لترويج المنتجات الرياضية وتطوير صناعة الرياضة (ملابس، وأدوات وأجهزة، وتقنيات...).

ولقد احتلت صناعة الرياضة مكانة هامة في الاقتصاديات الوطنية للدول، فقد كان دخل صناعة الرياضة في الولايات المتحدة الأمريكية 2005/2010م قد بلغ 75.1 مليار دولار أمريكي، وأن صناعة الرياضة قد احتلت المرتبة 15 في الاقتصاد الأمريكي متقدمة في ذلك على كثير من الصناعات الأمريكية. كما احتل

دخل مباريات كرة القدم المركز الثاني من الاقتصاد الوطني الايطالي، كما بلغت القيمة الإجمالية الإنتاجية للرياضة 4500 مليار ين ياباني محتلة بذلك المرتبة الخامسة في الاقتصاد الوطني الياباني.

3-اقتصاديات الهيئات الرياضية:

وهي طريقة توزيع الموارد وإمكانيات الهيئات الرياضية لتحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجات ورغبات أعضائه بما يحقق أهداف تكوينه وإنشائه وأهداف أعضائه من الاشتراك فيه، كما يؤثر النظام الاقتصادي الذي تنتجه الدولة الموجودة بها الهيئة الرياضية على اقتصادها، ويمكن التعرف على اقتصاديات الهيئات الرياضية داخل أي نظام اقتصادي من خلال التعرف على بعض المحددات الرئيسية مثل:

1- ملكية الهيئة الرياضية 2- تموين الهيئات الرياضية 3 - تنظيم الهيئات الرياضية 4 - أهداف الهيئات الرياضية.

4-الاحتراف الرياضي:

لقد اتجه الفكر و الفلسفة الفرنسية إلى تعريف الرياضة على أنها نشاط ترويجي يهدف إلى تنمية القدرات البدنية، ويخضع الرياضي في ممارسته للوائح وأنظمة خاصة ويمكن أن يتحول الى نشاط حرفي، والاحتراف في أبسط صوره يعني أن يقوم بالعمل وفق عقود أو شروط يتم الاتفاق عليها مسبقا عكس الهواية التي هي ممارسة الأنشطة الرياضية دون انتظار أي مكاسب مادية، وتطبيق نظام الاحتراف على المستويين الدولي والمحلّي له إيجابيات على الرياضة عموماً من خلال المؤسسات الرياضية التي تسير وفق القواعد والضوابط والتي تتبنّى الأفكار الجيدة والطموحة. وقد أصبح الاحتراف صناعة بكلّ ما للكلمة من معنى، فإذا كانت هذه الصناعة مميّزة فإنها ستؤدي حتماً إلى نتائج إيجابية وستصل بالبلاد إلى منصات التتويج.

والغطاء الاقتصادي لقانون الاحتراف يدفع بعجلة التنمية الرياضية من خلال ما يحتويه من عملياتٍ تجارية تتمّ بين الأندية الرياضية، أضف إليها توافر رؤوس الأموال التي ستشعر حتماً بالأمان عن طريق وجود الضمانات من خلال الاستقرار الذي ستؤمّنه القوانين الصارمة التي سترعى الحركة الرياضية، فالعقود التجارية من خلال بيع وشراء اللاعبين والمدرّبين، والإعلانات أضف إليها عقود الرعاية والنقل التلفزيوني مع بيع منتجات الأندية وغيرها من الأمور، ما سيمنح حتماً أبعاداً أخرى للمجالين الرياضي والاقتصادي.

4-1-أهمية الاحتراف:

أ- الاحتراف يتطلب التفرغ التام للممارسة الرياضية دون غيرها، أي أن الرياضي يكتسب صفة المهنية المحترفة بها كمصدر للمال.

ب- الجهد الذي يبذله الرياضي كمصدر يقابله أجر متفق عليه مسبقا في بنود العقد.

ت- الاحتراف يضمن سلامة الرياضيين من الإصابات كون أن العقوبات صارمة، كما أنه يضمن حقوقهم التعويضية كالإصابات..

ث- يمنع أكثر من فرصة لمدربي المنتخبات الوطنية لتشكيل فرقهم.

5- التمويل الرياضي ومصادره:

وهو عملية البحث عن موارد مادية للإنفاق على الأنشطة الرياضية، حيث أصبحت مشكلة رئيسية لمواجهة متطلبات الاحتراف كنظام مؤثر فرض نفسه في المجال الرياضي، وللتمويل في المجال الرياضي دور مهم لحل المشاكل الموجودة على مستوى الهيئات الرياضية بمختلف أنواعها، ومن هنا أصبحت مشكلة البحث عن مورد مالي قضية رئيسية تواجه غالبية الهيئات والمنظمات الرياضية، وللتمويل الرياضي ثلاث مصادر أساسية:

أ- التمويل الحكومي: ويشمل كل الإعانات المالية والمادية التي تدعم بها الهيئات الرياضية عن طريق المؤسسات الحكومية.

ب- التمويل الأهلي: ويشمل كل التبرعات المالية التي تأتي للهيئة الرياضية عن طريق الأفراد أو المؤسسات من داخل أو خارج البلاد.

ج- التمويل الذاتي: هو كل الإرادات التي تحققها الهيئة الرياضية عن طريق استثمار مرافقها أو منشأتها أو نشاطاتها، حيث من أهم صور التمويل الذاتي التسويق الرياضي والاستثمار الرياضي.

6-التسويق الرياضي :

يعتبر التسويق الرياضي هو مفتاح تحقيق أهداف المؤسسة الرياضية ويشمل تحديد الاحتياجات والرغبات للسوق المستهدفة والحصول على الرضا المرغوب بفعالية أكثر من المنافسين وللتسويق الرياضي مجموعة من عوامل هي:

1. التركيز على السوق: ويشمل تحديد خصائص السوق الرياضي من أجل التركيز أفضل لتلبية الاحتياجات.
2. التوجه نحو العميل: هو المفتاح الأساسي الواجب التركيز عليه في الفلسفة الناجحة للتسويق الرياضي.

3. التسويق المتناسق: ويعني بأن الأفكار و المجهودات التسويقية يجب ان تشمل كافة الدوائر المؤسساتية.

4. الربحية: يجب على المؤسسة الرياضية التركيز على تحقيق الربحية من خلال النظر إلى تلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل.

5. الاستثمار في المجال الرياضي: الاستثمار هو عمل هدفه هو زيادة رأس المال للفرد أو زيادة موارده عن طريق تشغيل ماله أو استغلاله بهدف زيادته فوظيفة الاستثمار هي تشغيل الأصول بهدف زيادتها، وهنا يكثر الاتجاه الى تكوين شركات المساهمة التي تتولى إدارة هذه الرياضات والإشراف عليها بهدف تحقيق أفضل مستويات الربحية والتي بدورها تحقق العائد المناسب والذي يمكن استغلاله في إعادة تمويل كافة الأنشطة الرياضية بها الى المستوى العالمي من خلال استثمار المنشآت الرياضية وتأجير صالات النوادي للاستفادة المادية منها بالإضافة لإيجار المحلات وغيرها من المشاريع التي تدر عائدا ماديا يدخل ضمن إرادات الأندية، أما أهم الاستثمارات الحديثة للنوادي فهو التحول نحو التجارة من خلال إنشاء شركات تجارية باسم النادي صاحب المنفعة أو تحويل بعض الأندية لشركات مساهمة ضخمة كما هو الحال بالنسبة لعديد الأندية الأوربية، كما تم إنشاء قنوات رياضية تلفزيونية للأندية وذلك من أجل توفير الموارد المالية اللازمة للارتقاء بمستوى الأندية ورعاية اللاعبين المحترفين والتعامل معهم بمفهوم استثماري وفق الاستراتيجيات الاقتصادية في قطاع الإعلام الرياضي.

6. إسهام الرياضة في دعم الاقتصاد: هناك الكثير من القيم التي يمكن للرياضة ان تقدمها للاقتصاد من خلال الأنشطة البدنية مثل تقرير العمل اليدوي وتشكيل الاتجاهات الايجابية نحوه فعناصر الانتاج باعتبارها أولى المقومات الاقتصادية تقتضي توافر الأيدي العاملة المدربة التي تقدر دورها في دفع عملية الانتاج ولا تتأفف من العمل اليدوي بل تحترمه، وتشكل الرياضة الأنشطة البدنية وسطا تربويا عظيم الشأن فيما تتصل بالتطبيع على قيم العمل اليدوي والجهد البدني حيث خصال الرضا الداخلي والخارجي من ثمار الأداء البدني الطيب في الرياضة، كما أن قيمة المهارة الحركية في إبراز قيم الرياضة تعبر عن مطلب ملح واحتياج قوي عندما تحتاج إلى الأيدي العاملة الماهرة في المشروعات الإنتاجية المختلفة حيث تسهم برامج التربية البدنية والرياضية في إكساب الأفراد مهارة حركية باعتبارها الأساس لاكتساب أي مهارة تخصصية في قطاعات الانتاج كالصناعة والزراعة والخدمات والأمن العام باعتبارها مجالات متكاملة في سياقات نظام اقتصادي ناجح.